الشاهد القرآني بين الأزهري (ت905ه)، والأشموني (ت918ه)دراسة نحوية موازن.

The Qur'anic witness between Khalid Al-Azhari (d 905 AH) and Al-Ashmouni (d918 AH) A balanced grammatical study

عثمان عبد أحمد أ. م. د. نوفل إسماعيل صالح

جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Abstract

The Holy Qur'an is the first source of protest among the Arabs. It is the most reliable evidence and the strongest argument. It is the source cannot be judged otherwise. Therefore, grammarians gave great importance to the Qur'anic witness and made it at the forefront of their sources in their study of grammatical rules and provisions. Sheikh Khaled Al-Azhari and Al-Ashmouni followed Ibn Hisham in that. They meant by it an explanation of the Qur'anic evidence that they quoted from him, detailing what was said about it, and then adding a number of evidence to it, out of their desire to increase clarification. Perhaps examining these evidence from two distinguished scholars enables us to gain insight into the grammatical thinking of that time period. How to deal with evidence and derive grammatical rulings from it.

Email:
othman23.lan.ar.hum@uo.diyala.edu.iq
Nawfel.ar.hum@uo.diyala.edu.iq

Published :5 -3-2024

Keywords: Al-Ahmoni, Al-Azhari, grammatical

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يُعدّ القرآن الكريم الاصل الأول من أصول الاحتجاج عتد العرب، فهو أوثق الشواهد وأقواها حجّة، وهو المصدر الذي لا يُمكن الحُكم بخلافه، لذا أولى النحويون الشاهد القرآني أهمية كبيرة، وجعلوه في مقدمة مصادرهم في تقعيدهم للقواعد والأحكام النحوية.

وقد تابع الشيخ خالد الزهري والأشموني ابن هشام في ذلك، فقد كانا يعنيان به استظهارا للشواهد القرآنية التي ينقلانها عنه، ويفصّلان القول فيها، ثمّ يضيفان عليها عددًا من الشواهد رغبة منهما في زيادة الإيضاح، ولعلّ التطرّق إلى تلك الشواهد عند عالمين جليلين يمكننا من الاطلاع على التفكير النحوي في تلك الحقبة الزمنية، وكيفية التعامل مع الشواهد واستنباط الأحكام النحوية منها.

المقدمة

مدخل: مفهوم أصول النحو:

الأصل في اللغة :أسفل الشي، وهو ما يثبت حكمه بنفسه، ويبنى عليه غيره، ويجمع على اصول))[1].

أمّا مفهومه في الاصطلاح، فقد ذكر أبو البركات الانباري (ت328هـ) بأنّ ((أصول النحو أدلته التي تفرعت منها فروعه وفصوله))[2]، وقد جاء السيوطي (ت911هـ) بحدّه في الاقتراح، إذ قال: هو ((علمٌ يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها))[3]، وقد أشارت المصادر الى أنّ أول من وضع هذا العلم وفصل القول فيه هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ)[4].

أما عدد هذه الأصول وأدلتها، فلم يتفق عليه العلماء، وذهبوا إلى أقوال عدة، فذكر ابن جني (ت322هـ) في الخصائص أنّ أدلة الصناعة النحوية، ثلاثة، هي ((السماع، الإجماع، القياس))[5]، أمّا أبو البركات الأنباري فإنّ الأدلة عنده هي ((نقل، قياس، استصحاب حال))[6]، فهو لم يأخذ بالأجماع، وجعل استصحاب الحال بدلًا منه، أمّا السيوطي فقد جمع بين المذهبين السابقين، فحصرها في السماع، القياس، الإجماع، استصحاب الحال، لذا عُدت أدلة الصناعة النحوية أربعة[7]، كما عُدّت هذه الأصول الأساس الذي استند إليه النحويون في تقعيدهم للقواعد واستنباط الأحكام النحوية منها[8].

وقد تابع الأزهري (ت905هـ)، والأشموني (ت929هـ)، ابن هشام (ت761هـ) ومن سبقوه من علماء النحو في الاعتماد على هذه الأصول فيما أرادا إثباته من المسائل النحوية التي تطرقا لها في شرحيهما.

منهج الشارحين في الاستدلال بالشواهد القرآنية:

إنّ لكل عالم أسلوبه وطريقته التي ينماز بها عن غيره في عرض الشواهد واستنباط الأحكام النحوية منها، أما الأزهري والأشموني فقد تشابه منهجهما في التعامل مع الشاهد القرآني في مواضع واختلف في أخرى، أما أوجه الشبه بينهما فان كلا الشارحين قد أكثر من الشواهد القرآنية في توثيق المادة النحوية، إذ بلغ عدد الشواهد التي أوردها الأشموني في الجزء الأول من التوضيح كما ذكره محققه ((الفًا وخمس مائة وثمان وتسعين آية))[9]، بينما أورد الأزهري في التصريح ((ألفًا ومائتين وثمانية وخمسين نصًا قرآنيًا))[10].

ويتضح لنا أنّ الأزهري على رغم من عنايته الكبيرة بالشاهد القرآني، إلّا أنّ الأشموني قد فاقه في عدد الشواهد التي ذكرها في شرحه.

أما القراءات القرآنية فقد نظروا إليها نظرة موازية للنص القرآني، فقد اتخذاها حجة فيما أرادا إثباته وتقويته من القواعد النحوية، فقد احتج الأشموني في شرحه بـ (أكثر من مائة وأربع وستين قراءة)[11]، بينما احتج خالد الأزهري بـ (بمائة وثمانية وخمسين قراءة)[12]، مما يدلل تغلب الأشموني على الأزهري في الاستشهاد بالقراءات القرآنية' على الرغم من أنّه كان أكثر تشدّدًا من الأزهري في قبوله الشاذّ منها.

كما إنّهما كانا متفاوتين في المسالة الواحدة بعدد الآيات القرآنية، فقد استشهد الأزهري (في مواضع كسر همزة (إن) بـ (اثني عشر آية)، ثمانٍ منها نقلها من أوضح المسالك، وأربع آيات أضافها، منها قوله تعالى: **وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ**[الفرقان: من الآية: 20]، وقوله جلّ في علاه: **كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى**[العلق: الآية: 6]، وقوله عزّ وجلّ: **وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ ۗ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ ۖ**[الأعراف: من الآية: 167][13].

أمّا الأشموني فقد استشهد على تلك المواضع (بعشر آيات)، سبعة منها نقلها من التوضيح، وأضاف ثلاث، منها، قوله تبارك وتعالى: ﴿**وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ(2)** ﴾[العصر: الآية: 1-2]، ومنها: قوله تعالى: **إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ**[الحج: من الآية: 17][14].

أما في الفصل الأول من باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها، فقد استشهد الأشموني بـ (ست وثلاثين) نصًا، منها قول ربّ العزّة: **إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ**[يوسف: من الآية: 43]، وقوله جلّ في علاه: **لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ**[الأنبياء: من الآية: 65]، وقوله تقدّست أسماؤه ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ[الكهف: من الآية: 12][15].

بينما استشهد الأزهري في الفصل نفسه بـ (بثمانية عشر)، نصا منها قوله تبارك وتعالى **وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ** [يوسف: من الآية: 72]، وقوله جلّ ثناؤه: **إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا** [يوسف: من الآية: 36][16].

أما منهجها في التعامل مع الشواهد القرآنية فقد كانا يميزانها عن باقي الأدلة بوضعها بين قوسين مزهرين، يُسبق ـ في بعض المواضع بعبارة ـ (قوله تعالى)، ومنها ما جاء في (باب الفاعل)، فقد استشهد الأزهري على أنّ المرفوع هو فاعل لفعل محذوف دلّ عليه دخول الاستفهام لا مبتدأ، ودليله على ذلك أنّه جاء عند عدم الحذف، مثل قوله تعالى: ﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ** [الزخرف: الآية: 9][17]، أمّا الأشموني فقد اكتفى بالقوسين في تمييزه لهذا الشاهد ولم يسبقه بلفظ، وهو المنهج الغالب لدى الشارحين[18].

ومن منهجهما في الاستشهاد أنّهما كانا يذكران موطن الشاهد في النصوص القرآنية التي يستشهدان بها، من ثم يستطردان بإعرابه، مبينين أقوال العلماء فيه، ومثال ذلك جاء في (باب الحال)، إذ ذكر ابن هشام أنّ من شروط وقوع الحال جملة ((أن تكون مرتبطة إما بالواو، نحو: **خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ**[سورة البقرة: من الآية: 243]، أو بالضمير فقط، نحو **اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ** [البقرة: من الآية: 36]، أي: متعادين، أو بالواو فقط، نحو: **لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ** [يوسف: من الآية: 14][19].

وقد تابع الأزهري ابن هشام فيما ذكره من شروط وقوع الحال جملة، وأخذ يستطرد بتفصيل الشاهد القرآني بعد اكمال ما حُذف منه، وبيان موطنه وما يحتمله من أوجه إعرابية، فذكر أنّ جملة (هم ألوف)، حال من الواو في (خرجوا)، وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو (هم)، أو بالضمير فقط (دون الواو)، نحو: ﴿ **اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ** ﴾ فـ (بعضكم): مبتدأ، و(عدو): خبره، و(لبعض): يتعلق بـ (عدو)، والجملة حال من الواو في (اهبطوا)، أي: متعادين (يضل بعضكم بعضًا)، وهي مرتبطة بالضمير فقط، وهو الكاف والميم، والخطاب لآدم وحواء بدليل **اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا** [طه: من الآية: 123]، وجمع ضميرهما؛ لأنهما أصل البشر فكأنهما جمع الجنس، وقيل الضمير لهما ولإبليس والحية.

اما جملة (ونحن عصبة): حالٌ من (الذئب)، مرتبطة بالواو فقط، ولا دخل لـ (نحن) في الربط؛ لأنها لم ترجع إلى صاحب الحال[20].

أمّا الأشموني فلم يستطرد كثيرًا في شرح الشاهد كما فعل الأزهري، واكتفى بالإشارة إلى أنّ (الواو) في قوله: ﴿ **وَهُمْ أُلُوفٌ** ﴾، للحال والابتداء، وقد قدرها سيبويه والأقدمون بـ (اذا)، ولا يريدون أنّها بمعناها، إذ لا يرادف الحرف الاسم، أمّا في قوله تعالى: ﴿ **اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ** ﴾ فاكتفى الأشموني بقوله: أي: متعادلين، أمّا في قوله: ﴿ **وَنَحْنُ عُصْبَةٌ** ﴾، فقد ذكر الأشموني أنه قرئ برفع (عصبة)، ونصبها، وليس (نحن)، برابط لأنه ليس ضمير ذي الحال[21].

أما منهجهما في التعامل مع القراءات القرآنية ففيه شيء من الاختلاف، فالأزهري كان يستشهد بالقراءات الشاذة والصحيحة على السواء، مع الاهتمام بنسبتها في أغلب المواضع التي احتج بها، وإنّ

أبرز من احتج بقراءتهم من السبع في (باب الفاعل)، هي قراءة عبد الله ابن كثير: **أَفتلقى آدَمَ من ربه كلماتٌ** [البقرة: 37]، بنصب (آدم)، ورفع (كلمات)، على أنها فاعل، وقد ذكر الفراء أنّ المعنى في ذلك واحد والله أعلم[22].

ومنها ما جاء في (باب أفعال المقاربة) في جواز فتح سين (عسى) وكسرها، إذا كانت مسندة إلى الضمائر (التاء أو النون أو نا): **قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ** [البقرة: من الآية: 246]، (فهل عسيتم إن توليتم)، فقد اتفقت العرب على فتح سين (عسى)، إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونه، فإذا اتصل بشيء من ذلك أجازوا فتح السين وكسرها، والفتح أشهر، وبه قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، والكوفيون، ولم يقرأ بالكسر إلّا نافع[23].

أمّا ما احتج به من القراءات الشاذة، هو مجيء صاحب الحال مضافًا، كقراءة إبراهيم بن علية **وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ** [البقرة: من الآية: 89]، فـ (مصدقًا) حال من (الكتاب)؛ لتخصصه بالوصف بالجار والمجرور بعده، وقد ذكر الأزهري أنّ هذا لا دليل فيه لجواز كون (مصدقًا) حال من الضمير في الجار والمجرور[24].

ومنها: قراءة (ابن محيصن): **فلاخوفُ عليهم** [البقرة: من الآية: 38]، بالرفع من غير تنوين على الإهمال، أي: ((فلاخوفُ شيءٍ عليهم))[25].

ومن منهج الأزهري في التعامل مع القراءات ايضًا إنّه يستطرد في شرح النص، وبيان أوجه الخلاف فيه، والحكم عليه بالموافقة أو الرفض، ومنها ما جاء في (باب المنادى) قوله تعالى: **يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ** [سبا: من الآية: 10]، فقد ذكر الأزهري جواز الرفع والنصب[26]، أمّا الرفع فهو اختيار ((الخليل[27]، وسيبويه[28]، والمازني؛ لما فيه من مشاكلة الحركة، ولحكاية سيبويه أنّه أكثر، وأما قراءة السبعة: **يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ** [سبا: من الآية: 10]، بالنصب فللعطف على فضلًا من: **وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا** [سبا: من الآية: 10][29]، أمّا اختيار وجه النصب؛ لان ما فيه (ال) لا يجوز أن يلي حرف النداء لذلك قرا بنصب الطير[30].

أما الأشموني فإن كثرة الاحتجاج بالقراءات القرآنية والاهتمام بها كان واضحًا في شرحه، وذلك من خلال عدد ما احتج به منها، كما إنّ عدد القراء الذين احتج الأشموني بقراءاتهم قد بلغ المائتين قارئ[31]، مما يدلل على موقف الأشموني من تلك القراءات، إذ جعلها من مصادره التي احتج بها في إثبات المسائل النحوية.

أما منهجه في التعامل مع القراءات، فقد اعتمد بصورة كبيرة في احتجاجه على المشهور منها، وهو ما يُعرف بـ (القراءات السبعة)، فقد كان ينسبها في أغلب المواضع، أما ما ورد شاذ منها فنجده ـ في أغلب

الأحيان ـ لا يهتم بنسبتها، ويكتفي بقوله: (قرأ بعضهم)، أو (قراءة من قرأ)، فما نقله من القراءات السبعة ما جاء في باب الاضافة على جواز الفصل بين المتضايفين إذا كان المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل بينهما مفعوله، واستشهد بقراءة ابن عامر[32]((**قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ** ۚ [الأنعام: من الآية: 137]))[33]، بنصب (أولادَهم)، وجرّ (شركائِهم)، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أولادهم)، والتقدير فيه: ((قتلُ شركائِهِم أولادَهم))[34].

ومن القراءات العشرة التي احتج بها، ما جاء في (باب النائب عن الفاعل)، حيث ذكر الأشموني أنه لا ينوب غير المفعول به مع وجوده مطلقا عند سيبويه وجمهور البصريين وجوزه الكوفيون[35]، واستدل بقراءة أبي جعفر[36]: ((**لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** [الجاثية: من الآية: 14]، فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك قوما منصوبا وهو مفعول به))[37].

أما ما شذ من القراءات فقد أكثر الأشموني منها في شرحه، فنسب بعضها إلى القرّاء وبعضها الآخر ورد من دون نسبة، وقد كان الأشموني يصرح في أغلب المواضع على أنّ هذه القراءة شاذة أو أنّها نادرة وقليلة، ومنها ما ورد في (باب الإضافة)، فقد أورد الأشموني ما قرأ شذوذًا **يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ** ۚ [يوسف: من الآية: 10]، ((حمل (تلتقطه) على المعنى في التأنيث؛ لأن لفظ البعض الذي هو فاعل الالتقاط مذكّر))[38]، إن كَانَ المضاف مذكرًا أو المضاف مؤنثًا ... جاز أنَ يكتسب الأول تأنيثًا من الثّاني، إن كَانَ المضاف صالحًا للحذف؛ كما قال: ((إنْ كَانَ لحَذْفٍ مُوهَلا، ومنه قراءة (تلتقطه بعض السّيارة)، بالمثناة فوق، فاكتسب التّأنيث من (السّيارة)))[39].

ومنها ما جاء في (باب إعراب الفعل)، إذ ذكر الأشموني أن الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب إذا انقضتا، ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو الواو فيجوز فيه الجزم بالعطف على الجواب ويجوز الرفع على الاستئناف وبه قرأ عاصم وابن عامر قوله تعالى } إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء { البقرة .284 بالرفع . وقد قرأ ابن عباس شذوذا بالنصب[40].

منزلة الشواهد القرآنية في الاستدلال النحوي:

أولى علماء النحو الشاهد القرآني أهمية عظيمة، فجعلوه المصدر الأول والمرجع الأساس في الاستناد إليه فيما وضعوه من قواعد وأحكام نحوية، إذ لم يعرف نصًا مسموعًا عن العرب قد بلغ ما بلغه القرآن من الإعجاز والفصاحة، فهو كلام الله المنزه، الذي تطمئن له النفوس[41]، لذا حرص الأوائل على الاستشهاد به وتضمينه في مؤلفاتهم، فقد بلغت عدد الشواهد القرآنية التي استشهد بها سيبويه في كتابه ما يزيد على ثلاثمائة آية[42].

أمّا موقفهم من القراءات القرآنية فقد اتفق النحاة على الاحتجاج بها وعدم مخالفتها فقد ذكر سيبويه بقوله: ((إنّ القراءة لا تُخالَف؛ لأن القراءة السنة))[43]، وقد ذكر السيوطي في الاقتراح قوله: ((أمّا القرآن

فكل ما ورد أنه قريء به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترًا، أو آحادًا، أم شاذًّا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تُخالف قياسًا معلومًا، بل ولو خالفته يُحتج بها))[44]، وإنّ هذا الاهتمام إنما نابع من كون أنّ ((القرآن الكريم حافظا للغة العرب من الاندثار حاميا للهجاتها من الزوال وذلك من خلال اشتماله على الكثير من لهجات العرب وطرائق ادائهم التي رويت متواترة مشافها بها بنقل العدول الضابطين))[45]، وقد تابع المتأخرون النحاة الأوائل في الاستناد إلى النص القرآني في تأصيلهم القواعد، فأكثروا من الاحتجاج به وتقديمه على الأصول الأخرى[46].

ويمكن أن ألخّص أبرز الملامح المنهجية للاستدلال بالشاهد القرآني عند الشارحين على النحو الآتي:

1) **استنباط القواعد النحوية من الشاهد القرآني:**

لقد أدرك الأزهري، والأشموني أنّ اكساب القاعدة النحوية الدقّة والثبات إذا ما بُنيت على النص القرآني، لذا نجد الشارحين يقدمانه على باقي المصادر، ويستندان إليه في استنباط الأحكام النحوية، ومنها ما جاء في (باب الكلام وما يتألف منه)، إذ ذكر ابن هشام أنّ الكَلِم لغة: اسمُ جنس جمعي، واحده كلمة، وهي: الاسم، والفعل والحرف، ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنّه يدل على جماعة، وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام نحو: **كَلَّا ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ۖ**[المؤمنون: من الآية: 100][47].

أمّا الأزهري فقد حدّه بقوله: الكلم لغة يراد به الكلام، وقد استنبط ذلك من قوله تعالى: **إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ۖ**[فاطر: من الآية: 10]،

أما الكلمة لغة: يراد بها الكلام مجازًا من تسمية الشيء باسم جزئه، نحو قوله تعالى: **كَلَّا ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ۖ**[المؤمنون: 100]، أي أن مقالة من قال **أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ**[المؤمنون: من الآية: 99-100]، كلمة وتابعهم في ذلك الأشموني[48].

2) **الاستدلال بأكثر من شاهد قرآني على المسألة الواحدة:**

لقد حرص كُلٌّ من الأزهري والأشموني على إيراد أكثر من شاهد قرآني في المسألة النحوية الواحدة طلبًا لزيادة الإيضاح، ومنها ما جاء في (باب الإضافة)، فقد ذكر ابن هشام أنّ مّما يختص بالدخول على الجمل الفعلية (إذا) عند غير الأخفش والكوفيين، واستشهد على ذلك نحو: **إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ** [الطلاق: من الآية: 1]، وأما نحو **إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ** [الانشقاق: الآية: 1]، **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** [التوبة: من الآية: 6][49]، وقد تابعه الأزهري في ذلك وفصل القول فيما ذهب إليه، مستشهدًا بأكثر من نص قرآني، فقد استشهد على وقوع فعل (إذا) الشرطية وجوابها ماضيين نحو: **وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنسَانِ أَعْرَضَ** [الإسراء: من الآية: 83]، ومُضارعين، نحو **إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ** [الإسراء: من الآية: 107]، ومُختلفين، نحو: **إِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ** [المائدة: من الآية: 83]، **إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ**

الرَّحْمَٰنِ خَرُّوا [مريم: من الآية: 58]، وماضيًا وأمرًا، نحو **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ** [الطلاق: من الآية: 1]

أما ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون من جواز دخولها على الجمل الاسمية فقد استشهد على ذلك، نحو: **إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ** فمثّل: **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** فـ (السماء): فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور، والأصل: إذا انشقت السماء انشقت، كما إنّ (أحدٌ) فاعل بفعل محذوف يفسره (استجارك)، والأصل: وإن استجارك أحد[50]، وقد تابع الأشموني ابن هشام والأزهري فيما ذهبا إليه، وعلل ذلك بقوله إنّ (إذا) ظرفٌ لما يُستقبل من الزمان؛ لتضمنها معنى الشرط غالبًا، عند غير الأخفش والكوفيين، كما إنها تُجاب بـ (الفاء)، نحو: **نحو يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ** ، أما نحو قوله تعالى: **إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ** ، فإن ما وليها فيه الاسم مرتفعًا، فمثل **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ، في كون ذلك الاسم المرتفع مرتفعًا بفعل مضمر على شريطة التفسير والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت[51].

3) تعزيز الشاهد القرآني بالشواهد الأخرى :

لقد اتبع الأزهري والأشموني منهج البصريين في تقديمهم النصوص القرآنية على غيرها من أدلة النحو الأخرى، إذ كان سيبويه يبدأ الاستشهاد بالنصوص القرآنية في الموضوعات، من ثم يذكر ما ورد عن العرب من المسموع، من ثم يأتي بالشواهد الشعرية، وتابعه في ذلك ابن مالك، وابن هشام[52]، ومنها ما جاء في (باب أفعال المقاربة، مسالة تجرد خبر (كاد، كرب) من (أنْ)، إذ ذكر ابن هشام أنّها على عكس الأفعال الأخرى، يغلب في خبرها التجرد من (أن)، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: **وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ** [البقرة: من الآية: 71]، ومن الشعر قول كلحبة اليربوعي:

كرب القلب من جواه يذوب[53].

وقد تابع الأزهري ابن هشام في تقديمه الشاهد القرآني على غيره من الأدلة، من ثم تعزيزه بالشواهد الشعرية والأمثلة النثرية، وذكره لمواطن الشاهد منها، وتفصيل القول فيه، فقد قدم الشاهد القرآني من قوله تعالى: ﴿ بر بز بم ﴾ وعززه بالشاهد الشعري:

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب

((فـ (يذوب) خبر (كرب) مجرد من (أن)، و(القلب) اسمها، والجوى: شدة الوجد، والوشاة جمع واشٍ، من وشى به إذا نمّ عليه، وغَضوب: فعول بمعنى فاعل، كصبور، يستوي فيه المذكر والمؤنث، والمعنى: كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون))[54]، أما الأشموني فقد تفوّق على الأزهري في عدد الشواهد، إذ كان يعزز المسالة الواحدة بأكثر من شاهد قرآني يقدمه على غيره، من ثم يأتي بما يعززه به من المنظوم والمنثور، ففي المسالة نفسها ذكر الأشموني أنّ الغالب في (كاد، كرب) تجرد خبرها من (أن)، واستدل على ذلك بقوله تعالى **فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ** [البقرة: من الآية:

71]، وبقوله: **كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا** [الجن: من الآية: 19]، من ثم جاء بقول كلحبة اليربوعي، تعزيزا لما ذهب إليه[55].

4) إيراد الشاهد القرآني حسمًا لمسالة خلافية:

لا غنى ((لكل نحوي من شاهد يستشهد به ليسند قاعدته ويؤيد به وجهة نظره ويدعم به مذهبه في مسألة ما ولا سيما إذا كان فيها اختلاف في الآراء[56]))، لذا التجأ الأزهري والأشموني ـ في أغلب المسائل الخلافية التي أوردوها ـ الى الشاهد القرآني لحسم الخلافات التي وقعت بين النحويين، أو لتغليب رأيٍ على آخر، فهو الدليل القاطع والأصح الذي لا يمكن معارضته أو الحكم بغيره[57]، ومنها ما جاء في (باب حروف الجر)، إذ ذكر ابن هشام أنّ من معاني (من) ((ابتداء الغاية المكانية باتفاق؛ نحو: **مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** [الإسراء: من الآية: 1]، والزمانية، خلافًا لأكثر البصريين، ولنا قوله تعالى: **مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ** [التوبة: من الآية: 108]))[58]، وقد تابعه في ذلك الأزهري، فإنّ ابتداء الغاية المكانية عنده بدليل انتهاء الغاية بعدها نحو **سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَىٰ**، أما ابتداء الغاية الزمانية وفقا للكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه، خلافا لأكثر البصريين في منعهم ذلك، ويدل لنا الكتاب العزيز وهو قوله تعالى: **مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ**[59]، وقد تابعهم الأشموني في ذلك واستشهد بالنصوص القرآنية التي أوردوها في حسم الخلاف بين ما ذهب إليه البصريون والكوفيون[60].

إلّا أنّنا نلاحظ بأن الأزهري كان أكثر عناية من الأشموني في عرض الأدلة ونسبتها إلى قائليها، وشرحها وبيان موطن الشاهد وإعرابه بالتفصيل، أمّا الأشموني فاكتفى بإيراده الشواهد ولم يفصل القول فيها أو يبين موطنها، كما إنه لم ينسب الحديث، ولم يبين سنده كما فعل الأزهري.

5) تعدّد الأوجه الإعرابية في الشاهد القرآني:

ذهب النحويون الى جواز تعدد الوجه الإعرابي في المسألة النحوية الواحدة، كما إنّ من الواجب على المتكلم أن يختار الوجه الإعرابي الذي يناسب السياق إذا لم توجد قرينة توجه المعنى إلى أحدها دون الآخر، فإذا وردت القرينة وجب الاقتصار على ما تقتضيه والأمر ليس على وجه الإطلاق[61]، وقد حرص الأزهري والأشموني على بيان تعدّد الأوجه الإعرابية في الشواهد القرآنية التي استشهدوا بها، ومنها ما جاء في (باب المعرب والمبني)، إذ ذكر ابن هشام أنه يشترط في الإضافة ان تكون لغير (الياء)، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: **وَأَخِي هَارُونُ** [القصص: من الآية: 34]، **نِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي** [المائدة: من الآية: 25][62]، وقد تابعه الأزهري في ذلك، وفصل القول في الشواهد التي أوردها ابن هشام، وبيّن الأوجه الإعرابية التي يحتملها، بقوله: ((ومما يحتمل الرفع والنصب: **إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ**

تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً [ص: من الآية: 23]، فـ (أخي): يحتمل أنْ يكون منصوبًا على البدلية من هذا، ويحتمل أن يكون مرفوعًا على أنّه خبر أول لـ (إن)، وجملة: (له تسع وتسعون): خبر ثان.

ومما يحتمل الأوجه الثلاثة: **نِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي واخي** [المائدة: من الآية: 25]، فـ (أخي)، يحتمل أنْ يكون مرفوعًا، وأنْ يكون منصوبًا، وأنْ يكون مجرورًا، فرفعه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون عطفًا على الضمير المستتر في (أملك)، ذكره الزمخشري، واعترضه الموضح بأنّ (أملك)، لا يرفع الظاهر، فلا يعطف على مرفوعه ظاهر، وجوابه أنّه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل؛ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى.

الوجه الثاني: أنْ يكون معطوفًا على (إنّ) واسمها.

الوجه الثالث: أنْ يكون مبتدأ حُذف خبره، والتقدير: وأخي لا يملك إلّا نفسه، فهو على هذا من عطف الجمل، وعلى الأولين من عطف المفردات.

ونصبه من وجهين:

أحدهما: أنْ يكون معطوفًا على اسم (إنّ).

الثاني: أنْ يكون معطوفًا على (نفس)، وجزء من وجه واحد؛ وهو أنْ يكون معطوفًا على (الياء) المجرورة بإضافة (نفسٍ) إليها، وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم إعادة الجار))[63].

أما الأشموني فقد تابعهما في ذلك، وفصّل القول في الشواهد، وبيّن الأوجه الإعرابية التي يحتملها النص بحسب ما ذهب إليه النحويون[64]، إلّا أنّ الأزهري كانت عنايته ببيان الأوجه الإعرابية المحتملة في الشاهد، وذكره آراء العلماء وردودهم أكثر من الأشموني، كما يلاحظ أنّ مذاق الأزهري وأسلوبه واضحٌ من خلال تناوله الشواهد، وتفصيل القول فيها على عكس الأشموني.

6) تأويل الشاهد القرآن:

لقد ذهب البصريون إلى اتباع التأويلات البعيدة من أجل إدراك المعنى المرجوح والخفي، ولإثبات المدعى الذي قصر على المعنى المتبادر الظاهر عنه[65]، وقد تابع الأزهري والأشموني البصريين في ذلك، فنراهم يلجؤون - في مواضع كثيرة - إلى تأويل الشاهد القرآني، ومنها ما جاء في (باب الاضافة)، فقد ذكر ابن هشام أنّه يجوز أن يُحذف ما عُلم من مضاف أو مضاف إليه، فإنْ كان المحذوف المضاف فإنّ الغالب أن يخلفه في الإعراب المضاف إليه، نحو: وجاء ربك [الفجر: من الآية: 22]، أي: أمر ربك، ونحو: **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** [يوسف: من الآية: 82]، أي: أهل القرية، وقد يبقى على جره؛ وشرط ذلك في الغالب: أن يكون المحذوف معطوفًا، على مضاف بمعناه ؛ كقولهم: (ما مِثْلُ عبد الله ولا أخيه يقولان

ذلك)، أي: ولا مثل أخيه، ومن غير الغالب قراءة ابن جماز (ت70هـ): **وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ** ﴿[الأنفال: من الآية: 67]، أي: عمل الآخرة، فإن المضاف ليس معطوفا؛ بل المعطوف جملة فيها المضاف[66].

وقد تابع الأزهري ابن هشام في تأويلها الشواهد، إلّا إنّه استطرد كثيرًا في شرح هذ المسالة، وتفصيل القول فيها، كما إنّه توسّع في تأويله الشواهد التي أوردها عن ابن هشام، والتي أضافها عليه بقوله: تارة يكون المحذوف مطرحًا وهو الأكثر، وتارة يكون ملتفتًا إليه، ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه، فالأول: نحو **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا** ﴾[يوسف: من الآية: 82]، أي: أهل القرية، فـ (أهل) مطرح، ولو التفت إليه هنا لقيل: الذي كنا فيه.

والثاني: نحو: **أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ** ﴾ [النور: من الآية: 40]، أي: كذي ظلمات بالإفراد، فحذف والتفت إليه فذكر الضمير في (يغشاه)، ولو كان مطرحًا لقيل يغشاها.

ومن غير الغالب أنّ المضاف إليه لا يخلف المضاف في إعراب، بل قد يبقى على جره، وشرط ذلك في الغالب أن يكون (المضاف) المحذوف معطوفًا على مضاف بمعناه كقولهم: (ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك)، فأبقوا (أخيه) على جره مع أنّه مضاف.

ومن غير الغالب قراءة ابن جماز بـ (الجيم والزاي **تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ** ﴿[الأنفال: من الآية: 67]، بجر (الآخرة)، على حذف مضاف، أي: (عمل الآخرة)، فإن المضاف المحذوف وهو (عمل)، ليس معطوفًا على (حدته)، بل المعطوف جملة (من مبتدأ وخبر)، فيها المضاف وهو (عمل) على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف، والأصل ـ والله أعلم ـ: تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة، ومن قدر (عرض الآخرة)، فقد تجوّز[67].

وقد ذهب الأشموني مذهب ابن هشام والأزهري في تأويل الشاهد القرآني، ففي المسألة نفسها ذكر الأشموني أنّ في الغالب خلافة المضاف إليه المضاف إذا حُذف، وإنّ المراد من قوله تعالى **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ، أي: أهل القرية، وقوله **وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ** ﴾ [الواقعة: الآية: 82]، أي: بدل شكر رزقكم، وقوله: **فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ** ﴾ [طه: من الآية: 96]،أي: من أثر حافر فرس الرسول.

أما من غير الغالب قراءة سليمان بن مسلم بن جماز: **تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ** [الأنفال: من الآية: 67]، بالجر، أي: عمل الآخرة، أو باقي الآخرة، كذا قراءة بعض المحققين، وهو ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح، وقدره كثيرون ـ منهم الناظم ـ عرض الآخرة، وهذا غير مقيس وهو على الأول فاقد مماثلة المعطوف إليه، وعلى الثاني فاقد شرط العاطف[68].

7) الرد على النحاة من خلال الشاهد القرآني:

انماز منهج الشارحين بكثرة الاحتجاج بالنص القرآني في إثبات الأحكام النحوية وإقرارها والاحتكام إليها في الرد على آراء النحاة التي تخالف ما ثبت سماعه من القراءات القرآنية، ومنها ما جاء في (باب

الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر)، فقد تابع الأزهري ابن هشام في رده على الحريري وابن مالك قولهما بأنّ (رؤيا) تختص بمصدر الحلمية، فقد ذكر ابن هشام أنّها غير مختصة بذلك، وقد تقع مصدرا للبصرية، بدليل **وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ** [الإسراء: من الآية: 60]، ((قال ابن عبّاس: (رضي الله عنهما): هي رؤيا عين))[69]، وقد تابع الأشموني ما ذهب إليه ابن هشام والأزهري في ردهما بقوله: ((لا تختص الرؤيا بمصدر (رأئ) الحلمية، بل ذلك هو الغالب وقد تقع الرؤيا مصدرًا للبصرية، خلافًا للحريري وابن مالك على ما اقتضاه قوله في النظم، و(رأى) الرؤيا، بدليل قوله تعالى: **وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ** ، قال ابن عباس (رضي الله عنهما): ((هي رؤيا عين، إنّ وجه الدلالة أنّ ابن عباس جعل الرؤيا تكون للحلم، وهو من أعلم العرب))[70].

المراجع

(1) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 458/8، وشمس العلوم ودواء العرب من الكلوم: 271/1، والتعريفات: 28/1، ولسان العرب: 16/11،مادة (أصل).

(2) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة: 8. :

(3) الاقتراح في أصول النحو: 21.

(4) ينظر: التكملة: 81، وتوجيه اللمع: 40.

(5) الاقتراح في أصول النحو: 21.

(6) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة: 81، وينظر: شرح شذور الذهب: 93/1.

(7) ينظر: الاقتراح: 22.

(8) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي: 12.

(9) ينظر: توضيح المقاصد: مقدمة المحقق: 201/1.

(10) ينظر: التصريح: فهرس الآيات القرآنية: 3/3.

(11) ينظر: توضيح المقاصد: مقدمة المحقق: 134/1.

(12) ينظر: التصريح: فهرس الآيات القرآنية: 134/3.

(13) ينظر: المصدر نفسه: 300/1.

(14) ينظر: توضيح التوضيح: 333/2.

(15) ينظر: المصدر نفسه: 243/2.

(16) ينظر: التصريح: 365/1.

(17) ينظر: المصدر نفسه: 400/1، وشرح التسهيل: 120/2-121.

(18) ينظر: توضيح التوضيح: 286/2.

(19) أوضح المسالك: 287/2.

(20) ينظر: التصريح: 610/1، وشرح المفصّل: 24/2، وشرح التسهيل: 359/2.

(21) ينظر: توضيح التوضيح: 572/2، وكتاب سيبويه: 90/1.

(22) ينظر: التصريح: 395/1، ومعاني القرآن للفرّاء: 28/1، ومعاني القراءات للأزهري: 148/1، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: 543/2.

(23) شرح الكافية الشافية: 58/1، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 300/1.

(24) ينظر: التصريح: 585/1، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك: 289/2.

(25) المصدر نفسه: 731/1، وينظر: توضيح المقاصد: 823/2، وشرح ابن عقيل: 80/3.

(26) ينظر: المصدر نفسه: 230/1.

(27) ينظر: الجمل في النحو: 110.

(28) ينظر: كتاب سيبويه: 187/2، والمقتضب: 212/4.

(29) حاشية الصبان على شرح الأشموني: 221/3.

(30) ينظر: التصريح: 230/2، وشرح المفصّل لابن يعيش: 328/1.

(31) ينظر: توضيح التوضيح: مقدمة المحقق: 125/1.

(32) ينظر: شرح التسهيل: 277/3، وهدية العارفين: 269/1.

(33) توضيح التوضيح: 98/3.

(34) الانصاف في مسائل الخلاف: 352/2.

(35) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 268، وشرح التسهيل: 124/2.

(36) ينظر: في ترجمته: تحبير التيسير في القراءات العشرة: 112.

(37) شرح التسهيل: 128/2، وينظر: شرح ابن الناظم على الألفية: 17.

(38) شرح كتاب سيبويه: للسيرافي: 313/1.

(39) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: 446/2، وينظر: كتاب سيبويه: 51/1.

(40) ينظر: توضيح التوضيح: 678/3-679.

(41) ينظر: الاقتراح: 39، والمفردات في غريب القرآن: 55.

(42) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه: 12.

(43) كتاب سيبويه: 148/1.

(44) الاقتراح: 39.

(45) معجم علوم القرآن: 288.

(46) ينظر: توضيح التوضيح: مقدمة المحقق: 201/1.

(47) ينظر: أوضح المسالك: 35/1-36.

(48) ينظر: التصريح: 20/1، وتوضيح التوضيح: 287/1، ومسائل خلافية في النحو: 40/1.

(49) ينظر: أوضح المسالك: 106/3-107، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1953/4.

(50) ينظر: التصريح: 700/1-701، وارتشاف الضرب: 1410/3، والمقاصد النحوية: 896/2.

(51) ينظر: توضيح التوضيح: 48.

(52) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه: 12، والتسهيل: 245/3، وشذور الذهب: 24.

(53) ينظر: أوضح المسالك: 301/1، والتذييل والتكميل: 336/4، والمقاصد النحوية: 691/2.

(54) التصريح: 284/1، وينظر: شرح التسهيل: 392/1، والتذييل والتكميل: 339/4.

(55) ينظر: توضيح التوضيح: 100/2.

(56) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: 21.
(57) ينظر: خزانة الأدب: 9/1، وتوضيح التوضيح: مقدمة المحقق: 201/1.
(58) ينظر: أوضح المسالك: 19/3، وكتاب سيبويه: 224/4، وارتشاف الضرب: 171/4.
(59) ينظر: التصريح: 638/1، وشرح التسهيل: 130/3، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1967/4.
(60) ينظر: توضيح التوضيح: 608/2-609.
(61) ينظر: النحو الوافي: 375/3، 477/4.
(62) ينظر: أوضح المسالك: 66/1.
(63) التصريح: 59/1.
(64) ينظر: توضيح التوضيح: 367/1.
(65) ينظر: الاقتراح: 161، والنحو الوافي: 329/2، والمدارس النحوية: 17.
(66) ينظر: أوضح المسالك: 144/3-146.
(67) ينظر: التصريح: 728/1-730.
(68) ينظر: توضيح التوضيح: 88/3-93.
(69) ينظر: أوضح المسالك: 44/1، والتصريح: 366/1.
(70) توضيح التوضيح: 240/2-241.

المصادر والمراجع:

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد: مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م.

٢. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: أبو البركات، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، (د. ط)، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

٣. الاقتراح في أصول النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تعليق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط2، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، لبنان، ط1، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د. ط)، (د. ت).

٦. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن السليمان العثيمين، دار الغرب الاسلامية، بيروت، ط1، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٧. التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٨. التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، إعداد: محمد باسل عيون السود، ناب مصطفوي، ط1، ١٤٣٢هـ.

٩. كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ١٤٠٣هـ ــ 1983م.

١٠. التكملة: أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١١. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، ١٤٢٨هـ.

١٢. توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز (ت٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. فايز تركي محمد، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١٣. توضيح التوضيح: علي بن محمد الأشموني (ت٩١٨هـ)، دراسة وتحقيق: أنور راكان شلال العصيبي، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م.

١٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبي حمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٥. الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

١٦. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٨. دراسات في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي (ت٢٠١٨م)، وكالة المطبوعات، الكويت، (د. ط)، (د. ت).

١٩. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط1، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٢١. شرح التسهيل: محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، مصر، ط1، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٢. شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت٩٨١هـ)، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

٢٣. شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك: أبي إسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ٢٠١٢م.

٢٤. شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي كلية الشريعة والدراسات الاسلامية مكة المكرمة، ط1، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٥. شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين، أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٢٤هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٦. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي (ت٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، ١٤٢٣هـ _ ٢٠٠٤م .

٢٧. شرح كتاب سيبويه: أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ١٤٢٩هـ _ ٢٠٠٨م .

٢٨. شمس العلوم ودواء العرب كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت٥٧٣هـ)، تحقيق: د. حسين عبد الله العمري، ومطهر بن علي الارياني، ود. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصرة، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، ١٤٢٠هـ _ ١٩٩٩م.

٢٩. الشواهد والاستشهاد في النحو: عبد الجبار علوان النايلة، (رسالة ماجستير)، ط1، ١٣٩٦هـ_ ١٩٧٦م.

٣٠. تحبير التيسير في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: د. احمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، عمان، الاردن، ط1، ١٤٢١هـ _ ٢٠٠٠م.

٣١. كتاب سيبويه: أبي بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، ١٤٠٨هـ_ ١٩٨٨م.

٣٢. لسان العرب: أبي الفضل، محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت761هـ)، الحواشي لليازجي وجماعة من المؤلفين، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط3، ١٤١٤هـ.

٣٣. المحكم والمحيط الأعظم: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ١٤٢١هـ _ ٢٠٠٠م.

٣٤. المدارس النحوية: أحمد شوقي عبد السلام الشهير بشوقي ضيف (ت١٤٢٦هـ)، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، (د. ت).

٣٥. المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، سوريا، دار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، ١٤٠٠_ ١٤٠٥هـ.

٣٦. مسائل خلافية في النحو: أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق الغربي، بيروت، لبنان، ط1، ١٤١٢هـ _ ١٩٩٢م.

٣٧. معاني القراءات: أبي منصور، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط1، ١٤١٢هـ _ ١٩٩١م.

٣٨. معاني القرآن: أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، ١٣٧٤هـ _ ١٩٥٥م .

٣٩. المفردات في غريب القرآن: أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، بيروت، الدار الشامية، دمشق، ط1، ١٤١٢هـ.

٤٠. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى: بدر الدين محمود بن محمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: د .علي محمد فاخر، ود. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٤١. المقتضب: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث العربي الإسلامي، القاهرة، مصر، ط3، ١٤١٥هـ _ ١٩٩٤م.

٤٢. النحو الوافي: عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، ط3، (د. ت).

٤٣. هدية العارفين اسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٩٩هـ)، وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، استانبول، (د. ط)، ١٩٥١م.